أجهزة الأمن تتعقب مرتكبي جرائمة دوعن

صنعاء / سبأ:

صرح مصدر أمني مسؤول بوزارة الداخلية بأنه في تمام الساعة الواحدة و النصف في ظهر أمس الجمعة قامت عناصر إرهابية جبانة بإطلاق النار على مجموعة من السياح البلجيكيين في منطقة الهجرين(دوعن) محافظة حضرموت.

وقال المصدر لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) :« و قد أسفر هذا الاعتداء الإجرامي عن مقتل مواطنتين بلجيكيتين.. هما.. قلودي قائد كلوي، وكاثرين جلوري، والمواطن اليمني أحمد هادي العامري سائق مع السياح».

وأضاف المصدر :« كما أسفر الحادث عن إصابة كل من..باتريك كوك / سائح بلجيكي، ومحمد سعيد بن حصن/ سائق /، وميثاق علوي / مرشد سياحي/.

وأكد المصدر أن الأجهزة الأمنية تقوم بتعقب الجناة الذين قاموا بالإعتداء الإرهابي الجبان لتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل لما اقترفوه من جريمة نكراء تسيئ إلى سمعة اليمن واليمنيين وإلى ديننا الإسلامي الحنيف، وتشكل ضررا كبيرا لعملية التنمية والإستثمار والسياحة في اليمن, فضلا عن مايترتب على هذا العمل الإرهابي من آثار على المجتمع بكل فئاته.

وأهاب المصدر بكافة الأخوة المواطنين, التعاون مع الأجهزة الأمنية في المساعدة على ضبط الجناة وتقديم أية معلومات تساعد في إلقاء القبض عليهم.. مشيدا في ذات الوقت بتعاون المواطنين الذين باشروا في تقديم المعلومات والتي ستؤدي حتما إلى ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة.

وعبر المصدر في ختام تصريحه عن بالغ الأسف وعميق الأسى والحزن لسقوط الضحايا في هذا الحادث الإرهابي الإجرامي الغادر والجبان الذي يرفضه الشرع والقانون ويتنافى مع قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وأخلاقيات شعبنا اليمني .. متوجهاً بأحر التعازي والمواساة لأسر الضحايا في هذا الحادث الإجرامي الجبان مع تمنياته للمصابين بالشفاء العاجل .

في حضرموت

الفعاليات السياسية والجماهيرية تدين حادث الاعتداء على السياح

حضرموت / سبأ :

دانت فروع وقيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الفضيلة العلماء والمشائخ والأعيان بمحافظة حضرموت العمل الإجرامي الجبان الذي تعرض له الفوج السياحي البلجيكي ظهر أمس بمدينة الهجرين التاريخية بمديرية دوعن من قبل مجموعة من المجرمين الخارجين على النظام والقانون، وأدى إلى مقتل سائحتين بلجيكيتين ومواطن يمني وإصابة مواطن يمني وآخر بلجيكي بإصابات طفيفة.

واستنكرت هذه الفعاليات في بيان لها هذا الفعل الإجرامي الإرهابي الجبان، مؤكدة أنه يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وأخلاقيات شعبنا اليمني المسالم والمتسامح مع الجميع.

ودعت الأجهزة الأمنية إلى سرعة القبض على الجناة وتقديمهم إلى محاكمة عادلة لينالوا جزاء ما ارتكبوه من عمل إجرامي يسعى من ورائه الأعداء إلى زعزعة امن واستقرار اليمن وإعاقة عجلة التنمية التي تشهدها في كافة المجالات.

وأكد البيان ضرورة الضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المريضة المساس بانجازات شعبنا اليمني وأمنه واستقراره وحراكه الديمقراطي، كما دانت غرفة صناعة وتجارة حضرموت والقطاع التجاري والاستثماري ما تعرض له الفوج السياحي البلجيكي من اعتداء إرهابي آثم من قبل مجموعة من المجرمين في مدينة الهجرين التاريخية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الغرفة عمر عبدالرحمن باجرش لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)- أن مثل هذه الأعمال الهمجية لن تثني القطاع المالي والتجاري بحضرموت عن السير قدما وبخطى ثابتة نحو الشراكة في العملية التنموية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحد من البطالة،مشيرا في هذا الصدد إلى أن الغرفة ستواصل بوتيرة عالية التحضيرات لمؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري ليعقد في موعدة المحدد أواخر شهر مارس القادم بمدينة المكلا.

دان حادث الاعتداء على السياح البلجيكيين

المؤتمر الشعبي : الإعمال الإرهابية تلحق الضرر بالسياحة والاستثمار في الوطن

صنعاء / ١٤ أكتوبر :

تدين الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بشدة العمل الإرهابي الذي ارتكبته مجموعة من العناصر الإرهابية ظهر أمس الجمعة في منطقة الهجرين بمديرية دوعن محافظة حضرموت والذي أودى بحياة سائحتين بلجيكيتين ومواطن يمني واستهدف الاضرار بالوطن واقتصاده ومصالحه وعلاقاته مع الآخرين.

وتؤكد الأمانة العامة للمؤتمر أن مثل هذه الأعمال الإرهابية تلحق أفدح الأضرار بالسياحة والاستثمار في الوطن وتشوه سمعة اليمن أمام العالم، وتسبب خسائر فادحة لا تشمل اقتصاد البلد فحسب بل تؤثر بشكل سلبي على مصادر الدخل لشرائح واسعة من أبناء المجتمع الذين تمثل السياحة مصدر رزقهم.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام تؤكد أن هذا العمل الإجرامي لا يمت بصلة إلى عادات وتقاليد وأخلاق الشعب اليمني ويعكس النفسية الإجرامية لدى بعض الأشخاص الذين انحرفت أفكارهم وباتت تحركهم نوازع إجرامية ويتعمدون الإساءة للدين الإسلامي الحنيف وللمسلمين في كل مكان من خلال تلك الأعمال الإجرامية والجرائم اللإنسانية وإقلاق الأمن والاستقرار والسكينة العامة وإزهاق الأرواح البريئة وإشاعة الخراب والدمار خدمة لأهداف ومخططات خبيثة معادية للوطن والأمة .

والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وهي تدين تلك الأعمال تدعو الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكافة أبناء الوطن للوقوف صفاً واحداً ضد أولئك المجرمين وإدانة الأعمال الإرهابية التي يقومون بها .

إن الأمانة العامة تعزي اسر المتوفين- أسرتي المتوفتين البلجيكيتين وأسرة المواطن اليمني - وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين في الحادث، وتعبر عن شكرها وتقديرها لكل المواطنين الشرفاء من أبناء محافظة حضرموت وفي جميع أنحاء اليمن على تعاونهم الدائم مع أجهزة الأمن والسلطات المختصة للقبض على مثل هذه العناصر الإرهابية .

و تحث الأمانة العامة للمؤتمر الأجهزة الأمنية على متابعة تلك العناصر المجرمة أينما كانت والتعامل معها ومع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره والإضرار بمصالحه بحزم وقوة وبما يكفل ردعهم واستئصال شأفة الإرهاب وكل أشكال الإجرام .

في بيان صادر عن اللقاء التشاوري لقيادات المؤتمر الشعبي العام في الأمانة وفروع المحافظات:

الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني تعزز الوحدة الوطنية

المشاركون يؤكدون رفضهم وإدانتهم للأعمال الخارجة عن القانون

المشاريع المشبوهة لأحزاب المشترك تضر بمكاسب شعبنا

صنعاء / متابعات:

استنكر اللقاء التشاوري للأمانة العامة وقيادات فروع المؤتمر الشعبي العام في أمانة العاصمة والمحافظات والجامعات الذي اختتم أمس الأول الخميس في صنعاء ما وصلت إليه أحزاب اللقاء المشترك من حقد دفعها للتفريط بالوطن وقضاياه وما يحمله خطابها السياسي والإعلامي من كذب وافتراء وتزييف للحقائق بشأن الأوضاع الداخلية بقصد الإيحاء للآخرين بعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس على سمعة اليمن وإحجام المستثمرين عن تنفيذ المشاريع التي كان مزمعاً قيامها وكانت من أهم وأبرز وسائل القضاء على البطالة والفقر وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه للمواطنين .

فيما يلي نص البيان:

استمرار الحوار مع أحزاب المجلس الوطني للمعارضة وبقية القوى حول مختلف القضايا

وسط أجواء ديمقراطية مسؤولة عقدت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام اللقاء التشاوري الأول للعام 2008م لقيادات فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات والجامعات للفترة من 15-17 يناير 2008م بمقر معهد الميثاق بالعاصمة صنعاء برئاسة الأستاذ/ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الذي جاء استشعاراً لما يمليه الواجب والمسؤولية تجاه المجتمع وفي إطار متابعة تنفيذ ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ المناضل/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والبرامج الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام في الانتخابات النيابية 2003م والمحلية 2006م وتقييم الأداء التنظيمي للمؤتمر في المرحلة الماضية وإقرار التوجهات المستقبلية الهادفة إلى تنشيط العمل السياسي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام للمرحلة القادمة، ونظراً لما يكتسبه هذا اللقاء من أهمية حضر إحدى جلساته الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر، ومعه الأخ الدكتور/ علي محمد مجور رئيس الهيئة الوزارية، حيث ألقى الإخ النائب كلمة توجيهية استعرض فيها جملة من القضايا الهامة، داعياً إلى رص الصفوف لمواجهة التحديات والمؤامرات التي تحاك ضد الوطن بهدف النيل من وحدته وأمنه وثوابته الوطنية.

وعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المشاركون كافة القضايا على المستوى التنظيمي والعام بشفافية ومصارحة وبما يخدم ويعزز من دور المؤتمر الشعبي العام في اوساط الجماهير كتنظيم سياسي له الريادة في تبني هموم وقضايا المجتمع والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره ودعم عملية التنمية وتشجيع الاستثمارات والمضي في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية ومحاربة الفساد والحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة في كافة الميادين واقر المشاركون في اللقاء التشاوري عدداً من القرارات التنظيمية الداخلية المتعلقة بتطوير آليات العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي وتأهيل قيادات وكوادر المؤتمر على مستوى المحافظات والدوائر/ المديريات وتفعيل آلية التواصل مع كافة القيادات التنظيمية والشخصيات الاجتماعية والعلماء ورجال الفكر والثقافة وكافة منظمات المجتمع المدني في جميع محافظات الجمهورية للاضطلاع بدورها للإسهام الفاعل في أداء الواجبات الوطنية.

كما وقف المشاركون أمام جملة من المستجدات على الساحة الوطنية وأبرزها:-

1. ما تمارسه بعض القوى الخارجة عن القانون من إضرار بالسلم الاجتماعي وإقلاق للأمن والسكينة بممارساتها أعمال الإرهاب. والتخريب ومقاومتها سلطات الدولة واستخدامها السلاح لإزهاق أرواح المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وإثارة النزاعات المذهبية والمناطقية والقبلية والسلالية بهدف النيل من النظام الجمهوري ووحدة اليمن أرضاً وإنسانا.

2. قيام بعض العناصر الخارجة عن القانون وعناصر مأزومة باستغلال المناخ الديمقراطي والحريات العامة وبدعم بعض القوى السياسية للقيام بجملة من الممارسات الخارجة عن القانون التي تضر بأمن الوطن ووحدته واستقراره وتعيق مسيرة التنمية والاستثمار والتطور ومنها ممارسة أعمال الشغب والفوضى وقطع الطرقات والدعوة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والخروج عن الثوابت وتنظيم المسيرات والاعتصامات والمهرجانات الغير مبررة والغير قانونية بهدف تهييج الشارع وإثارة الفتن ومحاولة تزييف وعي الجماهير ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

3. وقف المشاركون أمام ممارسات أحزاب اللقاء المشترك من خلال اثارتها مشاعر الناس وتزييف وعيهم وجحودها لكل ما هو ايجابي والسعي إلى إثارة الفوضى والتحريض وإذكاء نار الفتنة والإضرار بمصالح الوطن بمختلف الوسائل التي لا تمت لروح الديمقراطية والعمل التعددي والممارسة السياسية المسؤولة بصلة، أو محاولتها العبثية استغلال التطورات السعرية العالمية التي حدثت مؤخراً في العالم أجمع واللعب عليها لتهييج مشاعر المواطنين ومحاولة تضليلهم بادعاء أن ذلك يرجع إلى الحزب الحاكم وحكومته وليس نتيجة عوامل خارجية محضه.. وكذا دعمها لكل ما من شأنه الإضرار بوحدة الوطن وتقدمه ونظامه الجمهوري والديمقراطي ومسيرته التنموية وعجلة الاستثمار او وقوفها الفاضح مع مختلف العناصر الخارجة عن القانون وإسهامها في كل ما يقومون به من أعمال ضد الوطن والإضرار بالوحدة الوطنية وبث ثقافة الكراهية والدسائس الرخيصة

4. كما استمع المشاركون إلى تطورات ونتائج الحوارات مع أحزاب المشترك وبقية أحزاب المعارضة بما في ذلك إعاقة المشترك تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في موعدها القانوني كواحدة من الآليات الرئيسية للعمل الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية ونكوثها عن تنفيذ الجزء الثاني من اتفاق المبادئ الموقع من الأحزاب في 18 يونيو 2006م وهو ما يعني عدم مصداقية تلك الأحزاب ويعزز الشك بوفائها بأي التزامات او اتفاقات للحوارات مستقبلاً ويضعها على المحك ويؤكد أن هذه الأحزاب إنما تتخذ من الحوار وسيلة للإبتزاز بهدف تحقيق مكاسب بعيدة عن الهم الوطني، يؤكد ذلك موقفها الأخير الرافض للحوار في الوقت الذي يفترض عليهم وضع قضية الحوار في أولوياتهم الأولى في الظروف الراهنة وما تتطلبه من عمل جميع القوى السياسية على الساحة ومختلف الهيئات الرسمية والشعبية لخدمة الأهداف الوطنية وصيانة المكتسبات والهم الوطني لجماهير الشعب وتلبية تطلعاته وليس للمصالح الضيقة والابتزاز السياسي.

وبعد نقاش مستفيض لمجمل القضايا سالفة الذكر والقضايا ذات الشأن الداخلي والقضايا التنظيمية أكد المشاركون على ما يلي:

- أشاد المشاركون بالنهج العقلاني والحضاري الذي انتهجته القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بالتعامل مع مختلف القضايا الوطنية وما جرى من احداث على الساحة وحرصه على تجنيب البلاد أي صراعات او آثار سلبية على مسيرته.

- ثمن المشاركون كلمة الاخ المناضل/ عبد ربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام التي اتسمت بالشجاعة والمسؤولية بتضمنها جملة من القضايا والأهداف الوطنية والتنظيمية وخصوصيات المرحلة وتطرقه إلى التحديات والمؤامرات التي تحاك ضد الوطن بهدف النيل من نظامه الجمهوري ووحدته ونهجه الديمقراطي، مؤكداً أهمية تراص الصفوف وتناغم أداء مختلف الهيئات والأطر التنظيمية بما يخدم تحقيق خطط وبرامج المؤتمر وفي مقدمتها تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، مؤكداً أن المؤتمر ومعه كل القوى الوطنية الخيرة قادرة على مواجهة مختلف التحديات وكذا المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد الوطن.

- أشاد المشاركون بالإعداد والتحضير لهذا اللقاء وانعقاده في مثل هذا الوقت وما تضمنته كلمة الافتتاح للأخ الأستاذ/ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر وما حوته من مضامين ورؤى تعكس الوضع الراهن وما تتطلبه طبيعة المرحلة سياسياً وتنظيمياً..الخ

- أكد المشاركون على ضرورة تنفيذ القرارات والتوصيات التي خرج بها اللقاء التشاوري وبلورتها في الواقع العملي .

- استغرب المشاركون ما وصلت إليه أحزاب اللقاء المشترك جراء ما تحمله من حقد للتفريط بالوطن وقضاياه وبمباركتها الدعوات إلى تجزئه الوطن وتمزيقه وإعاقة تطلعات أبنائه من خلال مشاركة بعض قياداتها بالترويج للمشاريع المشبوهه أو قيامها بإحداث الفوضى والمسيرات والاعتصامات والتجمعات غير القانونية أو ما يحمله خطابها السياسي والإعلامي من خلال وسائلها الإعلامية وبياناتها وتصريحات قياداتها من كذب وإفتراء وتزييف الحقائق بشأن الأوضاع الداخلية بقصد الإيحاء للآخرين بعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس على سمعة اليمن وإحجام المستثمرين عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي كان مزمع قيامها وكانت من أهم وأبرز وسائل القضاء على البطالة والفقر وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، وإزاء ذلك أدان المشاركون ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك من أساليب ومظاهر وممارسات ممنهجه وبدعم المشاريع المثيرة للانقسام والإضرار بالمكتسبات الوطنية وإعاقة مسيرة البناء الديمقراطي والتنموي.

- أشاد المشاركون بالمواقف الوطنية المسؤولة لبقية أحزاب المعارضة ممثلة بأحزاب المجلس الوطني للمعارضة والأحزاب الأخرى، ويؤكدون على ضرورة استمرار الحوار معهم، وبقية القوى السياسية الأخرى، حول مختلف القضايا بما في ذلك مبادرة الاخ رئيس الجمهورية التي يجري حولها الحوار والمتضمنة العديد من الإصلاحات لتعزيز العمل السياسي والديمقراطي وقيام الحكم المحلي وترسيخ المشاركة الشعبية وحق المواطنين في إدارة شؤونهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاريع الخدمات والتنمية، ويؤكد المشاركون على ضرورة استمرار الحوار باعتباره قيمة حضارية أمن بها المؤتمر منذ نشأته الأولى وجسدها في فكره وسلوكه وممارسته الداخلية وأدبياته.. وعبروا عن ادانتهم لموقف اللقاء المشترك الرافض للحوار الذي أعلنه مؤخراً.

- أشاد المشاركون بالمواقف الوطنية للمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة للنهج الوطني الوحدوي الديمقراطي وأكدوا على أهمية تعزيز الشراكة معها ودعم جهودها الحثيثة بما يمكنها من المشاركة السياسية والبناء الاجتماعي والتنمية باعتبار تلك المنظمات شريكاً فاعلاً في العملية السياسية وثمرة من ثمار النهج الديمقراطي.

- شدد المشاركون على أهمية تعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دورها في مختلف مجالات البناء باعتبارها شريكاً أساسياً في العملية السياسية والتنموية.

- أكد المشاركون على رفضهم وإدانتهم لكافة الأعمال الخارجة عن القانون واستهجانهم لسلوك القائمين عليها وما يدعون إليه من مشاريع ودعوات عصبية وما يمارسونه من عبث وإضرار بالسلم الاجتماعي والسكينة العامة والأمن والاستقرار والممتلكات العامة والخاصة، داعين إلى تفعيل القوانين إزاء التصرفات غير القانونية، مشيدين بالمواقف الوطنية لكافة جماهير الشعب التي وقفت بوعي وشجاعة لمواجهة تصرفات اللقاء المشترك ومختلف العناصر الخارجة عن القانون، ورفضها المستمر لممارساتهم اللامسؤوله داعين أعضاء المؤتمر وأنصاره وكل القوى الوطنية إلى الوقوف بوعي ومسؤولية تجاه كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بمصالح الوطن ومكاسبه الوطنية وأمنه واستقراره او يسيء إلى سمعته ونهجه الديمقراطي، ويحذر المشاركون من أي محاولات لاستغلال المناخ الديمقراطي لتحقيق أهداف مضمرة غير وطنيه لأي جهة كانت.

- يدعوا المشاركون الحكومة والسلطات المحلية للعمل المتواصل على مراقبة الأسعار ومعاقبة وضبط المخالفين والمحتكرين والمتلاعبين بأسعار السلع الأساسية وتلمس هموم المواطنين وتبني قضاياهم .

- أكد المشاركون ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بواجباتها التنظيمية وتنفيذ خططها لهذا العام، بما فيها التحضير والاستعداد للانتخابات القادمة أبريل 2009م، وانتظام انعقاد اجتماعات التكوينات التنظيمية وفقاً للنظام الداخلي واللوائح التنظيمية واستجابة لما تتطلبه المرحلة من إعداد جيد لمختلف المراحل الانتخابية حتى أبريل 2009م.

صادر عن اللقاء التشاوري التنظيمي للأمانة العامة وقيادة فروع المؤتمر الشعبي العام في أمانة العاصمة والمحافظات والجامعات